الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول

مشروع قانون اساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق ضمان اجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية

2013/72

رئيسة لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

سعاد عبد الرحيم

نائبة الرئيسة

فاطمة الغربي

مقرر اللجنة

إياد الدهماني

المقررة المساعدة الأولى

عائشة الذوادي

المقرر المساعد الثاني

نور الدين المرابط

جوان 2014

أولا – تقديم المشروع:

تماشيا مع أهم المبادئ التوجيهية التي تضمنتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية في مجال تنسيق أنظمة الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين، ودعما لرصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي التي أبرمتها تونس مع العديد من البلدان، قامت الحكومة التونسية بابرام اتفاق للضمان الاجتماعي مع الحكومة التركية قصد المحافظة على الحقوق في التغطية الاجتماعية وتيسير تنقل الأشخاص بين البلدين وجلب الاستثمارات واستحثاث نسق المبادلات الاقتصادية بينهما.

ويهدف الاتفاق التونسي التركي الى المساواة في المعاملة مع مواطني بلد العمل، مع رفع شرط الإقامة والتغطية الصحية في حالتي الإقامة العادية والإقامة المؤقتة بين البلدين وتنسيق الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين أو التي هي بصدد الاكتساب اضافة الى تحويل المنافع.

وتجدر الاشارة الى ان الاتفاق يخول المنافع العينية والنقدية المتصلة بفروع أنظمة الضمان الاجتماعي من منح المرض والولادة والأمومة والعلاج الصحي ومنح حوادث الشغل والأمراض المهنية وجرايات الشيخوخة والعجز والوفاة وتحويل المنافع النقدية والمنافع العائلية.

ويغطي هذا الاتفاق عددا هاما من الشرائح الاجتماعية والمهنية من عملة أجراء وطلبة وعملة غير أجراء وأعوان القطاع العمومي والعاطلين عن العمل المتحصلين على تعويض.

ثانيا – أعمال اللجنتين:

أشار السادة النواب إلى أن ابرام هذا الاتفاق الثنائي في مجال الضمان الاجتماعي مع الجانب التركي يؤكد على حرص البلدين على تعزيز التعاون بينهما في عديد المجالات وخاصة الاجتماعي منها بما يخدم مصالح المهاجرين ويخول لهم التمتع بكافة المنافع العينية والنقدية على قدم المساواة مع مواطني بلد العمل.

كما أكدوا على أن التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات من شأنه أن يعكس مواكبة بلادنا لأهم التوجهات التي تضمنتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية في مجال التغطية الاجتماعية بما يعود بالنفع على الجالية في بلدان المهجر ويخول لهم التمتع بمختلف المنافع المتصلة بأنظمة الضمان الاجتماعي كما دعوا إلى تعميم مثل هذه الاتفاقيات مع بقية البلدان حتى تكون إحدى أبرز اليات تيسير التمتع بالحقوق في مجال الضمان الاجتماعي.

وقد مكن النقاش من استخلاص أن لمثل هذه الاتفاقيات انعكاسا اقتصاديا جد إيجابي على الاطراف المبرمة لها بمحافظتها على الحقوق في التغطية الاجتماعية وتيسيرها لتنقل الجاليتين في الاتجاهين مما سيسهل عملية الاستثمار والتنمية في البلدين عموما.

قرار اللجنتين:

قررت كل من لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية ولجنة الشؤون الاجتماعية الموافقة على مشروع القانون وهي توصي المجلس بالمصادقة عليه.

رئيسة اللجنة

سعاد عبد الرحيم

مقرر اللجنة

عائشة الذوادي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على اتفاق ضمان اجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.

فصل وحيد:

تمت المصادقة على اتفاق الضمان الاجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية، الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بأنقرة في 28 ماي 2013.